

Distr.: General
7 March 2024
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثالثة والثلاثون

فيينا، 13-17 أيار/مايو 2024

البند 6 (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة

الجنائية: أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة، وخصوصاً أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة

لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها

من الهيئات

تقرير معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

مذكرة من الأمين العام

أعد هذا التقرير، الصادر عن مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (المعهد الأقليمي/المعهد)، عملاً بالفقرة 3 (هـ) من المادة الرابعة من النظام الأساسي للمعهد، وأقر بقرار اتخذه المجلس في جلسته المعقودة في الفترة من 17 إلى 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023 تمهيداً لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

* E/CN.15/2024/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

240424 240424 V.24-04474 (A)



النتائج التي حققها معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

تقرير مجلس الأمناء

أولاً- مقدمة

- 1- أنشئ معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (المعهد الأقليمي/المعهد) عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1086 بآء (د-39)، الصادر في عام 1965. والمعهد مؤسسة مستقلة من مؤسسات الأمم المتحدة، ويتولى إدارته مجلس أمنائه الذي يقدم له التوجيه الاستراتيجي ويسهم في تحديد أولوياته.
- 2- ويحمل المعهد الأقليمي رسالة النهوض بالعدالة وسيادة القانون دعماً للسلام والتنمية المستدامة، وذلك ضمن النطاق العريض لولايته بشأن وضع وتنفيذ سياسات عامة أفضل في مجال منع الجريمة ومكافحتها.
- 3- ويعمل المعهد في مجالات متخصصة ومختارة تتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية والحوكمة الأمنية ومكافحة الإرهاب، ومخاطر منجزات التقدم التكنولوجي ومنافعها. ويسهم المعهد في سياسة الأمم المتحدة وعملياتها من خلال برامجه المتخصصة المتطورة العملية المنحى في مجالات الأبحاث والتدريب وبناء القدرات. وهو يشكّل، ضمن نطاق الولاية المسندة إليه، نافذة لترويج أفكار مبتكرة من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.
- 4- وعقب التقرير الشفوي الرسمي الأول الذي قدمه المعهد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملاً بمقرر المجلس رقم 338/2022، اعترف المجلس، في قراره 8/2023، بالدور الذي يؤديه المعهد كعنصر قيم في منظومة الأمم المتحدة ومساهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي القرار نفسه، شجع المجلس المعهد على مواصلة جهوده الرامية إلى النهوض بئهج قائمة على الأدلة ومركزة حول البيانات من أجل التصدي للتحديات العالمية التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأبعادها المتطورة العديدة وتعزيز سيادة القانون.
- 5- ويقدم هذا التقرير الصادر عن مجلس الأمناء ملخصاً للأعمال التي اضطلع بها المعهد الأقليمي في عام 2023، اتساقاً مع إطاره البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2023-2026.

ألف- الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2023-2026

- 6- أجرى المعهد الأقليمي بحوثاً عملية المنحى وتقييماً للاحتياجات وتحليلات للاتجاهات الناشئة، كما تواصل مع الدول الأعضاء وأجرى مشاورات معها ومع كيانات الأمم المتحدة ومنظمات دولية، ومؤسسات أكاديمية وحكومية، وخبراء متخصصين، ومنظمات غير حكومية، وشركاء في تنفيذ البرامج، ومستفيدين من مشاريعه وبعوثه، فاستطاع بذلك أن يحدد في إطاره البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2023-2026 التهديدات والتحديات المترابطة التالية في مجال الجريمة عبر الوطنية والعدالة:

(أ) تزايد انعدام الأمن والإرهاب؛

(ب) اتساع نطاق الجريمة المنظمة؛

(ج) دور التكنولوجيات الجديدة والناشئة؛

(د) انتهاكات حقوق الإنسان والاستغلال.

- 7- ومن أجل التصدي للتهديدات والتحديات، أدرجت في الإطار الأولويات الاستراتيجية الست التالية التي تنظم الأنشطة المشمولة في هذا التقرير:

- (أ) منع ومكافحة التهديدات الأمنية عبر الوطنية والإرهاب والصلوات بينهما؛
- (ب) مكافحة المشاريع الإجرامية والتدفقات المالية غير المشروعة والممارسات الفاسدة؛
- (ج) تعزيز الاستخدام المسؤول للتكنولوجيات الجديدة والناشئة للتصدي للجريمة والاستغلال؛
- (د) منع ومكافحة التطرف العنيف والتشدد؛
- (هـ) تعزيز سيادة القانون وضمان الوصول إلى العدالة.

8- وتدعم أولويات المعهد الواردة في الإطار البرنامجي الاستراتيجي الإجراءات المقترحة الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز بشكل خاص على الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية. وتجسد هذه الأولويات الأهمية الحاسمة للمساواة بين الجنسين ومسائل تغيير المناخ والشباب بوصفها اعتبارات شاملة.

9- واستناداً إلى نهج قوي قائم على الأدلة، يقدم المعهد إطاراً برنامجياً متكاملًا يوفر سلسلة متماسكة من التحليلات القائمة على أبحاث قابلة للتطبيق العملي، والأدلة والبيانات الميدانية، ووسائل التعلم وأفضل الممارسات وتصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها.

باء - استراتيجية المعهد الأقليمي الجنسانية

10- استكمالاً للإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2023-2026، أعد المعهد استراتيجيته الجنسانية لتوضيح كيفية وفائه بالتزامه بالمساواة بين الجنسين كموضوع شامل وأين سيركز جهوده وعمله من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

11- وتسلم الاستراتيجية الجنسانية بأن الأنشطة الجنسانية الفعالة تحتاج إلى أن تتكيف مع تنوع الناس والثقافة والمنطقة. فتتطور الاستراتيجية وتتكيف مع عالم سريع التغير كأداة حية. وهذا ما يجعلها ملائمة بشكل مثالي للمجالات المعقدة والدينامية لعمل المعهد في مجال الجريمة عبر الوطنية والأمن والعدالة، بما في ذلك تقاطعات تلك المجالات الكثيرة جداً. وعلاوة على ذلك، ألحق المعهد باستراتيجيته أدوات ومبادئ توجيهية وموارد للمساعدة في توجيه تطبيق الاستراتيجية وتفعيل أهدافها: "تحويل الوعود إلى أفعال".

جيم - الأدوات والنُهُج

12- واصل المعهد الأقليمي، في إطار تناوله لمجالات متخصصة ومختارة متعلقة بمنع الجريمة والعدالة والأمن، توسيع نطاق نهجه الكلي والمتعدد القطاعات عن طريق إجراء أبحاث تطبيقية وعملية المنحى، وتبادل المعارف وتعميمها، وتقديم التدريب والمساعدة التقنية، وإقامة شراكات قوية، وتقديم الدعم في مجال السياسات.

13- وعزز المعهد أبحاثه العملية المنحى بغية توسيع نطاق المعارف المتاحة بشأن مشكلات محددة وفهمها، وتصميم تدخلات مناسبة. وأصدر المعهد تقارير وموجزات تحليلية متعددة عن طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك ما يلي:

- (أ) المشهد الأمني في أفغانستان تحت حكم طالبان وأثاره على الاستقرار الإقليمي والدولي؛
- (ب) النظر إلى الهدف 16 من خلال عدسة رقمية؛
- (ج) أصوات الصمود: تحليل الاحتياجات الجنسانية لمنع التطرف العنيف في منطقة الساحل؛

- (د) تمويل انتشار المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية: منظور من جنوب شرق آسيا؛
- (هـ) دليل مكافحة المعلومات المضللة بشأن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية؛
- (و) دليل واضعي السياسات بشأن استخدام الرياضة في منع التطرف العنيف؛
- (ز) دليل المدعين العامين للجرائم الكيميائية والبيولوجية.

14- ودعمت الأبحاث التي اضطلع بها المعهد الدول الأعضاء في صوغها لاستراتيجيات سياساتية اجتماعية وجنائية محدّدة الأهداف. ومن خلال تعميم البيانات النوعية والكمية وتحليل أحدث اتجاهات الجريمة، ساعد المعهد الدول الأعضاء على التوعية بالاحتياجات والثغرات الموجودة في نظم العدالة الجنائية وأطر السياسات ذات الصلة.

15- وساهمت أنشطة التدريب والتعلم التي يضطلع بها المعهد مساهمة نشطة في نقل وتعميم ما اكتسبه من خبرة من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج في إطار أولوياته الاستراتيجية الخمس. وبفضل ما يتمتع به المعهد من قدرة داخلية متطورة على تصميم أنشطة التعلم وتنفيذها وإدارتها وتقييمها، إلى جانب شبكته المتنامية من الخبراء والشراكات، فقد تمكّن من تنظيم أنشطة تدريبية عديدة بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت.

16- ونفذ المعهد مشاريعه وبرامجه على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مما أفاد طائفة واسعة من الجهات المعنية. وأجرى المعهد أكثر من 50 نشاطا تدريبيا لنحو 1 700 متدرب. وشملت تلك الأنشطة، على سبيل المثال، تدريب أكثر من 300 موظف من موظفي وكالات إنفاذ القانون ذات الصلة لبناء قدراتهم على استخدام النكاه الاصطناعي في مكافحة مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت؛ وتدريب 400 من مسؤولي إنفاذ القانون والأمن على تخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية، والوقاية من الاتجار بالمواد الإشعاعية والنوية والتصدي لذلك؛ وتدريب 100 ممثل عن وكالات إنفاذ القانون والتحليل الجنائي لتوعيتهم بطرائق تسلل المجرمين والجماعات الإجرامية المنظمة إلى سلسلة التوريد المشروعة؛ وتدريب 40 ممثلا عن سلطات إنفاذ القانون و20 طالبا جامعا لتوعيتهم بشأن المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية.

17- وواصل المعهد، في إطار تطبيقه للنتائج والدروس المستفادة المستمدة من أبحاثه، تقديم التدريب والمشورة والتوجيه العمليين الميدانيين في مجالات عالية التخصص متعلقة بالجريمة والعدالة، كما قدم المشورة إلى نظرائه بشأن المسائل المتعلقة بالجريمة والعدالة على الصعيدين السياساتي والتنفيذي، بغية تمكينهم من التصدي على نحو أكثر فعالية لتحديات محددة ومستجدة.

18- وقد استخدم المعهد أساليب شتى للنهوض بالتعلم والتوعية في مجال الجريمة والعدالة، مثل عقد واستضافة مؤتمرات دولية وحلقات عمل ودورات متخصصة للممارسين عبر الإنترنت، والبرنامج السنوي لمنح درجة ماجستير القانون في الجريمة عبر الوطنية والعدالة. وعلاوة على ذلك، قدم المعهد دعما مباشرا لتنمية قدرات الجهات الوطنية المعنية في هذا المجال بغية تعزيز التعاون وتبادل الخبرات. وقد عززت هذه الجهود من خلال منشورات المعهد، ومنها مجلة *Freedom from Fear Magazine* (التحرر من الخوف) التي يصدرها، والورقات السياساتية والمواد المتخصصة التي أعدت استنادا إلى مشاريع بحثية وتدريبية وعمليات ميدانية.

19- وساهم المعهد، من خلال مواقعه على شبكة الإنترنت ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي وتقاريره وحملاته والفيديوهات الخاصة به، في تعزيز المعرفة بالمسائل ذات الأولوية التي تقع ضمن نطاق ولايته وبالأدوات المتاحة ذات الصلة لمعالجتها.

- 20- وقد مُولت الأعمال التي اضطلع بها المعهد في عام 2023 على نحو كامل من التبرعات. وكانت الجهات المانحة الرئيسية له هي الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وجمهورية كوريا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا (مملكة-) والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فضلا عن الاتحاد الأوروبي، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والشركة الصناعية والتجارية للمنتجات الغذائية (SICPA).
- 21- ونفذ المعهد برنامج أنشطته من خلال مقره الكائن في تورينو، ومن خلال مكنتي اتصال في روما ونيويورك، ومكتب مشاريع في بروكسل، ومركز المعارف المسمى "التحسينات الأمنية المتأتمية من الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار" في جنيف، ومركز الذكاء الاصطناعي والروبوتيات في لاهاي، ومراكز التميز التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية الكائنة في أبو ظبي، وتبيليسي والجزائر العاصمة والرباط وطشقند وعمّان ومانيلا ونيروبي. ويشترك المعهد في آليات التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في المواقع التي يكون له فيها وجود رسمي.

ثانيا- منع ومكافحة التهديدات الأمنية عبر الوطنية والإرهاب والصلات بينهما

- 22- بهدف التصدي للتهديدات العالمية في مجالي الأمن والعدالة، واصل المعهد العمل مع الحكومات وأجهزة الأمن وإنفاذ القانون في مختلف المجالات المتخصصة الرئيسية ونقاط الترابط من أجل وضع برامج مبتكرة.

ألف- حماية المؤسسات العامة والبنية التحتية والأهداف غير المحصنة

- 23- قدم المعهد الأقاليمي المساعدة إلى الدول الأعضاء في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأهداف غير المحصنة والأماكن المزدحمة والبنى التحتية الحيوية. وقد أظهرت الهجمات الأخيرة المتواصلة التي أوقعت عددا كبيرا من الضحايا في الأماكن المزدحمة والعامة ضرورة مواصلة معالجة مواطن الضعف التي يتسم بها ما يُسمى بـ"الأهداف غير المحصنة" من خلال تعزيز المنهجيات الفعالة للتخطيط في مجال الأمن.
- 24- وباستخدام النسخة المستكملة من نموذج التخطيط الأمني للمعهد ودليله للشراكة بين القطاعين العام والخاص، زود المعهد الدول الأعضاء بمجموعة جديدة من الأدوات والمعايير لقياس وتحسين استعدادها ومستوى أمنها في الأماكن المزدحمة والعامة، مع مراعاة آخر التحديات التي يواجهها الأخصائيون في مجال الأمن في جميع أنحاء العالم. وركز المعهد بشكل خاص على إدماج السلامة والأمن والخدمات، وتعزيز نهج التخطيط الأمني المتكامل بمشاركة مختلف السلطات الحكومية والقطاع الخاص.
- 25- ونجح المعهد في تقديم التدريبات على أمن الأحداث الكبرى بالشراكة مع برامج مختلفة. وشملت تلك البرامج البرنامج العالمي لأمن الأحداث الرياضية الكبرى وتعزيز الرياضة وقيمها كأداة لمنع التطرف العنيف، والبرنامج العالمي لحماية الأهداف المعرضة للخطر (الذي ينسقه مكتب مكافحة الإرهاب)، والمبادرة الإقليمية التي أنشأتها منظمة الدول الأمريكية. وساهم المعهد في تنظيم 12 حلقة عمل تدريبية مخصصة تهدف إلى دعم التخطيط الأمني للأحداث الرئيسية في أفريقيا والقارة الأمريكية وآسيا.
- 26- واضطلع المعهد بدور هام في تعزيز الأمن السياحي عن طريق تصميم خطط متكاملة لأمن السياحة وتحسين أطر الأمن الوطني في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما بالتعاون مع الدول الأعضاء التي تساهم السياحة مساهمة كبيرة في ناتجها المحلي الإجمالي الوطني، ويشكل ذلك عاملاً يزيد من ضعف اقتصادها ورفاهها الوطني في حالة وقوع هجمات ذات صلة بالأمن العام.

27- وبالإضافة إلى ذلك، قدم المعهد الدعم إلى سلطات جمهورية مولدوفا في تحسين قدرات سلطات إنفاذ القانون على إدارة حالات الإنذار بوجود قنابل في أعقاب تزايد عدد حالات الطوارئ التي تواجهها. وشمل ذلك الدعم تنظيم حلقات عمل تدريبية لخبراء من مختلف الوكالات، مع التركيز على أفضل الممارسات الأوروبية المختارة لإدارة حالات الإنذار بوجود قنابل.

28- وفي عام 2023، كثف المعهد بشكل كبير جهوده في إجراء بحوث بشأن وضع وتطوير سياسات أمنية فعالة تعزز أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين واحترام البيئة والإدماج الاجتماعي والحماية الشاملة لحقوق الإنسان. وستدرج تلك السياسات الجديدة وأدواتها في برنامج المعهد لبناء القدرات الذي سيقدم إلى الدول الأعضاء في عام 2024.

باء - الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب

29- وسّع المعهد الأقليمي نطاق تنفيذ الممارسات الجيدة التي كان قد وضعها والتي أقرها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، و"ممارسات لاهاي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب" ومجموعة أدوات السياسات ذات الصلة. وباستخدام تلك الأدوات كأساس لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء وتنظيم أنشطة بناء القدرات لمقرري السياسات والممارسين، عزز المعهد القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي على استبانة الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، بحيث يمكن بعدها وضع سياسات واستراتيجيات ومبادرات تستهدف الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والصلات بينهما. وعزز المعهد أيضاً التعاون فيما بين الوكالات على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ولا سيما التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والموظفين القضائيين والمدعين العامين.

30- واستهل المعهد عدة أنشطة بحثية، شملت تنظيم اجتماعات لأفرقة خبراء، بهدف مواصلة توسيع نطاق المعرفة والفهم للصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب. وشملت الأنشطة أيضاً إجراء بحوث بشأن العلاقة بين الاتجار بالترانز النكافي وتمويل الإرهاب، والعلاقة بين الإرهاب عبر الوطني والجريمة عبر الوطنية في أمريكا اللاتينية، والعلاقة بين ضعف الأمن الغذائي والتطرف العنيف في شرق أفريقيا. وسيتمكن المعهد، بفضل البحث الذي أجره في هذه المجالات، من التوسع في مختلف المناطق العالمية ذات الصلة والحصول على بيانات يمكن أن تسهم في توحيد التوصيات ذات الصلة بالدول الأعضاء المعنية الواردة في مجموعة أدوات السياسات.

31- وقدم المعهد، بالشراكة مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، الدعم إلى بنن وتوغو والجزائر ومالي في هذا المجال من خلال تبادل أفضل الممارسات وبناء المعارف وتنمية المهارات لمقرري السياسات الوطنيين وموظفي العدالة الجنائية. وتهدف تلك الجهود إلى تعزيز الأطر الوطنية وتعزيز القدرات على تحسين فهم الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة وكشفها ومعالجتها، وذلك بهدف الحد من الآثار الضارة لتلك الصلة داخل منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا وفيما بينهما ومنع امتداد تلك الصلة إلى مناطق عالمية أخرى.

32- واستطاع المعهد أيضاً، بفضل البحوث التي أجراها واجتماعات أفرقة الخبراء التي نظمها، أن يعد وينشر تقريراً عن "المشهد الأمني في أفغانستان في ظل حكم طالبان وآثاره على الاستقرار الإقليمي والدولي"، قدم فيه تحليلاً نقدياً للمشهد الأمني المتطور في أفغانستان بعد استيلاء طالبان على السلطة في عام 2021. وحدد التقرير الاتجاهات الرئيسية ودرس آثارها على السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويفصل التقرير ثلاثة اتجاهات أمنية رئيسية في أفغانستان: (أ) التشرذم داخل طالبان؛ (ب) وجود منظمات إرهابية ومتطرفة عنيفة إقليمية وعالمية؛ (ج) ظهور جماعات مقاومة مناهضة لطالبان. وشدد التقرير على المخاوف بشأن السيطرة طويلة الأجل لسلطات الأمر وسط التوترات الداخلية والصراعات على السلطة، كما شدد على أنه في خضم التهديدات المتطورة، يتحتم على المجتمع الدولي

والأمم المتحدة أن يركزا جهودهما على التخفيف من المخاطر التي يشكلها تغير المشهد الأمني في أفغانستان. ويقدم ذلك التقرير الشامل تحليلاً معمقاً للحالة الراهنة والاتجاهات الناشئة في أفغانستان، وهو بذلك يشكل مورداً حيويًا لاتخاذ قرارات مستنيرة والتخطيط الاستراتيجي.

جيم - الأمان والأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي

33- واصل المعهد الأقليمي دعمه لجهود الدول الأعضاء وعددها 64 دولة عضواً المنتمية إلى 8 مناطق والمشاركة حالياً في مبادرة مراكز التميز للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التابعة، وذلك لتحسين السياسات القائمة بهدف تعزيز التأهب العام للحوادث التي تنطوي على مواد كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية، وتعزيز القدرة على التخفيف من آثارها، ولا سيما من خلال تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات.

34- وبالإضافة إلى مواصلة تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في إعداد واستكمال خطط العمل الوطنية بشأن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، التي تحدد الإجراءات اللازمة للتخفيف من مخاطر تلك المواد، يسر المعهد عدة أنشطة محددة الهدف في مناطق مختلفة، على النحو التالي:

(أ) احتفل المعهد بتخريج الدفعة الثانية من المشاركين في برنامج الماجستير الأفريقي في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في منطقة الواجهة الأطلسية الأفريقية. وقد أعد البرنامج نحو 50 مديراً مدرباً تدريباً عالياً في ثمانية بلدان أفريقية للمضي قدماً في اعتماد أفضل الممارسات للتخفيف من مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية؛

(ب) نفذ المعهد في آسيا الوسطى أنشطة وطنية وإقليمية لبناء قدرات المعنيين في أوزبكستان وباكستان وجمهورية قيرغيزستان وكازاخستان ومنغوليا بشأن سلامة الأغذية والمياه والمواد الكيميائية؛

(ج) قدم المعهد الدعم لوضع قانون نموذجي بشأن الأدوية والمنتجات الصحية في شرق أفريقيا ووسطها، تستخدمه وكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي لاقتراح قانون نموذجي لأفريقيا؛

(د) نظم المعهد أول منتدى مشترك بين مراكز التميز للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والاتحاد الأفريقي، تناول مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في أفريقيا، وضم مجموعة واسعة من كيانات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا؛

(هـ) نظم المعهد مؤتمراً إقليمياً لتدريب المدربين ركز على التأهب الطبي وتعزيز القدرات اللازمة للتصدي للحوادث الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في منطقة الخليج، ضم 52 من العاملين في الخطين الأول والثاني في مجالي الصحة والدفاع المدني ممن يتحملون مسؤوليات عن الإصابات الناجمة عن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية؛

(و) أطلق المعهد مبادرة جديدة في منطقة الشرق الأوسط بشأن المخاطر الكيميائية لمعالجة مخاوف بلدان تلك المنطقة الناشئة عن الانفجار الذي حدث في مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 والحادثة الكيميائية الذي وقع في العقبة، الأردن، في حزيران/يونيه 2022؛

(ز) نظم المعهد في مطار نيامي تمرينا ميدانياً إقليمياً بشأن أمن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية على الحدود لصالح بلدان مختارة من شمال أفريقيا ومنطقة الساحل؛

(ح) نظم المعهد، بالشراكة مع وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية التابعة لمكتب شؤون نزع السلاح، حلقة عمل إقليمية ساعدت على تعزيز التنفيذ الوطني لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في جنوب شرق آسيا؛

(ط) دعم المعهد بلدان الشراكة في شرق أوروبا وجنوبها الشرقي في وضع خطط عمل وطنية خاصة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية واستعراضها من خلال تنظيم حلقات عمل واجتماعات مخصصة في أرمينيا وأذربيجان والبوسنة والهرسك وصربيا ومقدونيا الشمالية.

35- وبالشراكة مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، قدم المعهد الدعم إلى إندونيسيا في تحديد حياة جهات فاعلة من غير الدول لأسلحة كيميائية وتطويرها واستخدامها لأغراض إرهابية وكشفها وتعطيلها والتصدي لها. وركز المعهد على استراتيجيات الوقاية والتعاون المتعدد القطاعات والتدابير الأمنية، فنفذ أنشطة لبناء القدرات في مجال الإرهاب الكيميائي بغرض توعية السلطات الوطنية وتعزيز معرفتها بتعقيدات التهديدات الإرهابية الكيميائية، فضلا عن المخاطر المرتبطة بالمواد الكيميائية الخطرة واحتمال تسلسلها إلى سلسلة الإمداد المشروعة. ومن المتوقع أن يكون لتلك الأنشطة تأثير واضح عبر أبعاد مختلفة، مما يعزز وضع تدابير أكثر استتارة وتنسيقا واستباقية لتهديدات الإرهاب الكيميائي المتغيرة.

36- والتزاما من المعهد بدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن الإقليمي والتصدي بفعالية لتهديدات الأسلحة الكيميائية الناشئة عبر نشر المعرفة، فقد قدم مساعدة تقنية لتعزيز الجهود التي تبذلها تونس والمغرب لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول، عبر عمليات قائمة على الاستخبارات، من التخطيط لهجمات بأسلحة كيميائية وتنفيذها. وعقب تنفيذ دورات لتدريب المدربين تعزز التعاون فيما بين الوكالات والتركيز على مواضيع مثل الاستخبارات المالية، والحياة غير المشروعة لعوامل الحرب الكيميائية والمواد الكيميائية الصناعية السمية، والاستراتيجيات التي تستخدمها الجهات الفاعلة من غير الدول في اختيار أهدافها، أنشئ فريقا تدريب وطنيان مشتركين بين الوكالات وكلفا بتنظيم دورات تدريبية مماثلة لأقرانهما. وأسفرت الدورات التدريبية عن تحسن كبير في تبادل المعلومات وتقاسمها في الوقت المناسب مع سلطات الاستخبارات المالية ذات الصلة.

37- وبغية زيادة التعاون وتعزيز قدرات موظفي أمن الدولة وإنفاذ القانون في تنفيذ عمليات استخباراتية لإحباط محاولات الاتجار بمواد إشعاعية ونووية، وسع المعهد نطاق دعمه في منطقة البحر الأسود (أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا)، وفي جنوب شرق آسيا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وكمبوديا). وقدم المعهد المشورة والدعم لتخطيط عمليات خاصة للتعامل مع حوادث فعالية لإتجار بمواد إشعاعية ونووية.

38- وفي جنوب شرق آسيا، نجح موظفو الأمن النووي المدربون في كل بلد، بفضل المساعدة التي قدمها المعهد، في تنظيم دورات تدريبية وطنية لرفع مستوى معارف زملائهم في مجال مكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية باستخدام نهج قائم على المعلومات الاستخباراتية. وبالإضافة إلى ذلك، جمع المعهد مسؤولين عن الأمن النووي وممثلين عن منظمات دولية ذات صلة مثل شبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية لمناقشة التهديدات الناشئة وتحديد الإجراءات المشتركة وتعزيز التنسيق الإقليمي وتبادل المعلومات بشأن حالات الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية.

39- وفي منطقة البحر الأسود، يسر المعهد عملية إدماج منهج تدريبي بشأن مكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية في نظام التدريب الوطني القائم، مما أسهم في استدامة التدريبات في مجال الأمن النووي على المدى الطويل. واستطاعت بعض مؤسسات التدريب الإقليمية، بعد حصول مدربين وطنيين فيها على دورات توجيه وإشراف منتظمة ودعم تعليمي، أن تجري دوراتها التدريبية الأولية على نحو مستقل. ولتعزيز التعاون الإقليمي والوطني المشترك بين الوكالات، نظم المعهد فعاليات منتظمة للسلطات الاستخباراتية

والتنظيمية وسلطات إنفاذ القانون من بلدان هذه المنطقة الثلاثة، إلى جانب ممثلي دول أعضاء أخرى ومنظمات دولية، بهدف تبادل دراسات الحالات الإفرادية والخبرات والتحديات المتصلة بمكافحة تهريب المواد الإشعاعية والنووية في المنطقة.

40- ولمكافحة مخاطر تمويل انتشار المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في جنوب شرق آسيا، دعم المعهد أصحاب مصلحة رئيسيين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وكمبوديا لتعزيز قدراتهم على التحقيق في الأنشطة المتصلة بتمويل انتشار تلك المواد وتعطيلها من خلال استبانة نذر الخطر في الوقت المناسب، وجمع المعلومات الاستخباراتية المالية وتحليلها، وغير ذلك من استراتيجيات التحقيق. ومن خلال حلقات العمل التدريبية الإقليمية التي نظمت على مستوى الخبراء، تحسن بشكل كبير وعي المعنيين بالاتجاهات والمخاطر الناشئة، مع التركيز على الهجمات السيبرانية والموجودات الافتراضية والتدابير اللازمة للتخفيف من التهديدات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، زودت التدريبات التي قدمها المعهد أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات بأدوات أساسية لتعزيز الامتثال الوطني للمعايير والجزاءات الدولية لمكافحة تمويل انتشار تلك المواد، بما فيها تمارين عملية تحاكي سيناريوهات الحياة الواقعية المتعلقة بإنفاذ الجزاءات. وسيستطيع المعهد، من خلال هذا النهج الذي يجمع بين الجانبين النظري والعملي، من إنشاء شبكة مستدامة من خبراء وطنيين في مجال مكافحة انتشار المواد الإشعاعية والنووية، يمكنهم أن يكفوا بفعالية الامتثال للالتزامات والمعايير الدولية وإنفاذها على الصعيد الوطني، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين النظام العام لتمويل مكافحة انتشار تلك المواد.

41- ولتعزيز المساعدة المقدمة في مجال مكافحة انتشار المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، نشر المعهد تقريرا بعنوان "تمويل انتشار المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية: منظور من جنوب شرق آسيا" ليكون بمثابة الأساس للمبادرات اللاحقة التي تتناول تمويل انتشار تلك المواد في جنوب شرق آسيا وعلى الصعيد العالمي. وقد قدم التقرير نظرة ثاقبة عن مخاطر تمويل انتشار المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في جنوب شرق آسيا، مع التركيز على خطر التعرض لتمويل انتشارها. كما عالج التقرير شواغل من قبيل خطط شراء أسلحة دمار شامل، وشبكات نشر أسلحة الدمار الشامل، والأنشطة المدرة للدخل الرامية إلى الإفلات من برامج الجزاءات لمنع انتشارها. وحلل التقرير مشهد تمويل انتشار المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في جنوب شرق آسيا، أخذا في الاعتبار الحدود البحرية الواسعة للمنطقة، والنمو الاقتصادي السريع، والأسواق المالية الآخذة في الاتساع، والشبكة المعقدة للمعاملات عبر الحدود.

42- وأعد المعهد منشوراً بعنوان "دليل المدعين العامين للجرائم الإشعاعية والنووية"، بالتنسيق الوثيق مع أكثر من 30 خبيراً متخصصاً من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة ومركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية وشركاء آخرين. ووضعت سلسلة من الدورات التدريبية لبناء القدرات والتدريب على بناء قضايا بشأن الجرائم المتعلقة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية لتقديمها إلى القضاء والفصل فيها، واختبرت عملياً في سنغافورة وأوكرانيا.

43- وبدعم من خبراء المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وأصحاب مصلحة في المعهد الأقاليمي، ومن خلال جمع البيانات والمعلومات أثناء تنظيم مختلف الأحداث العالمية والإقليمية، شرع المعهد في وضع مجموعة أدوات بشأن التخطيط الفعال والتصدي للتحديات التي تعقب حادثة متعلقة بمواد كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية. وستوفر مجموعة الأدوات تلك إطاراً عملياً للتخطيط يحدد التدابير الرئيسية لصانعي السياسات ومديري شؤون المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وبيئتها ويبسطها لهم بحيث يمكنهم وضع خطط التصدي لتلك المواد وتنفيذها.

- 44- وقد أصدر المعهد دليل مكافحة المعلومات المضللة المتعلقة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية" بهدف عرض تقنيات مختلفة للكشف عن المعلومات المضللة وتحليلها وفضحها. وقد اختبر الدليل، المتاح باللغتين الانكليزية والأوكرانية، في دورات تدريبية لمسؤولين حكوميين من أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وكازاخستان.
- 45- واستكمالاً للدليل، اختبر المعهد عملية محاكاة، بعنوان "Krypton vs Iron"، في بلدان تنتمي إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا كان الغرض منها تجهيز المشاركين من خلال عملية محاكاة لكيفية التصدي بفعالية وفورياً لحملات التضليل المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

دال- التبعات الإجرامية والأمنية للأزمة العالمية المعقدة

- 46- أدى الصراع في أوكرانيا إلى تفاقم التهديدات الأمنية وإلى حالة ضعف سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني وبيئي داخل ذلك البلد وفي جميع أنحاء المنطقة المحيطة. والتهديد المتصاعد لأنشطة هجينة ومختلف أشكال الاتجار، بما في ذلك الاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات والمصادر الإشعاعية، يقوض الأمن الوطني في البلدان المتضررة. وكمتابعة للبحث الذي أجراه المعهد الأقاليمي وأدرجه في منشوره لعام 2022 المعنون *النزاع في أوكرانيا وأثره على الجريمة المنظمة والأمن*، واعترافاً منه بالحاجة الملحة للتصدي للتحديات الأمنية والجريمة المنظمة المتصاعدة، نفذ المعهد سلسلة من المبادرات لتعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية وهيئات إنفاذ القانون والأمن في المنطقة، ولا سيما في أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.
- 47- وأبلغت السلطات الأوكرانية عن فقدان التحكم الرقابي بعدد كبير من المواد المشعة وأعربت عن قلقها من أن بعض تلك المواد يمكن أن تقع في أيدي جماعات إجرامية، مما يجعلها عرضة للتهريب واحتمال عقد صفقات بشأنها مع منظمات إجرامية وإرهابية. ومن أجل التصدي لهذه التحديات الأمنية، قدم المعهد الدعم إلى حكومتي أوكرانيا وجمهورية مولدوفا لبناء قدراتهما على جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، بهدف إحباط محاولات الاتجار بمواد إشعاعية ونووية. ويسر المعهد أيضاً عقد حلقات عمل وتمرين أتاحت للهيئات المعنية في كلا البلدين فرصاً للالتقاء ومناقشة استراتيجيات تعزيز التعاون فيما بينها لمعالجة تلك الشواغل الأمنية.
- 48- وواصل المعهد توسيع نطاق برامجه التدريبية المخصصة لجمهورية مولدوفا، في مجالات منها تحسين قدرة سلطات إنفاذ القانون على التعامل مع حالات الإنذار بوجود قنابل، والتصدي للمعلومات المضللة، ومنع بيع المخدرات عبر الإنترنت ومكافحته. ويسر المعهد أيضاً عقد اجتماعات ثنائية بين السلطات المختصة من أوكرانيا وجمهورية مولدوفا بهدف تعزيز التعاون عبر الحدود.
- 49- ولزيادة تحسين فهم أثر الوضع الراهن على الأمن في جمهورية مولدوفا، أجرى المعهد تقييمين شاملين لاحتياجاتها: أحدهما بشأن المتفجرات المستخدمة في الأغراض المدنية والآخر بشأن سلسلة إمداد المخدرات، من الإنتاج إلى الاتجار بها وتوزيعها.
- 50- وأثناء عملية تقييم الاحتياجات، حدد المعهد عدة مجالات رئيسية للتطوير من أجل تعزيز قدرات جمهورية مولدوفا على التصدي للاتجار بالمخدرات وإدارة المسائل المتعلقة بالمتفجرات. وفي سياق المسائل المتعلقة بالمخدرات، سلم التقييم بأهمية تعزيز القدرة على إنفاذ القانون، بوسائل منها زيادة عدد الموظفين وتوفير التدريب المستمر لهم من أجل التصدي على نحو أفضل لتعديلات الاتجار بالمخدرات. وأبرز التقييم أيضاً الحاجة إلى تركيز الجهود على الحدود بين أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، وخصوصاً في التصدي لعمليات تهريب المخدرات الاصطناعية، التي تضاعف عددها. وأوصى المعهد أيضاً بتطبيق نظام للإنذار المبكر لتحسين آليات التأهب والتصدي. وأوصى المعهد كذلك بتعزيز برامج التدريب وتحديث المعدات من أجل التصدي بفعالية أكبر للاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت المنتشر في جمهورية مولدوفا.

51- وفيما يتعلق بإدارة المتفجرات، حدد التقييم الذي أجراه المعهد فرصاً لتبسيط إجراءات الرقابة القضائية وتحسين الوصول إلى الوثائق التشريعية. وأشار إلى ضرورة التوافق بشكل أوثق مع معايير الاتحاد الأوروبي، ولا سيما التوجيه 2014/28/EU، كمجالاً للتحسين. وأوصى التقييم بجعل التعاريف الواردة في جميع الوثائق التشريعية أكثر وضوحاً واتساقاً لضمان فعالية اللوائح التنظيمية، وكذلك جعل الأدوار التي يضطلع بها مختلف أصحاب المصلحة واضحة المعالم بهدف تحسين الإدارة الفعالة للمتفجرات. ولدعم إجراء هذه التحسينات، أوصى المعهد بإعداد نماذج تدريبية متخصصة لتعزيز خبرة الموظفين الرئيسيين تماشياً مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

ثالثاً- مكافحة المشاريع الإجرامية والتدفقات المالية غير المشروعة والممارسات الفاسدة

ألف- استرداد الموجودات العامة والثقافية المسروقة وإعادتها إلى وطنها

52- ساعد المعهد الأقاليمي فرقة العمل المعنية بتجميد الموجودات ومصادرتها التابعة للاتحاد الأوروبي، والمديرية العامة للعدل والمستهلكين التابعة للاتحاد الأوروبي، والمديرية العامة للهجرة والشؤون الداخلية التابعة للاتحاد الأوروبي، وذلك بتعزيز النقاش بشأن الآليات المتقدمة للمصادرة، والنهوض بتوجيه الاتحاد الأوروبي الجديد بشأن استرداد الموجودات، وتقديم اقتراح بتجريم انتهاك التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي أثناء انعقاد اجتماع مكاتب الاتحاد الأوروبي لاسترداد الموجودات مع الدول الأعضاء.

53- وساعد المعهد أيضاً أرمينيا وأذربيجان في التماس توضيحات من ولايات قضائية أجنبية فيما يتعلق بموجودات يشتبه في حيازتها بصورة غير مشروعة، تشمل عقارات وحسابات مصرفية، موجودة في هاتين الولايتين القضائيتين. ونجح المعهد في الحصول على تعليقات إضافية من بعض تلك الولايات القضائية واستحدث نهج أكثر تعاونياً للتغلب على العقبات المستبانة.

54- وقدم المعهد الدعم التقني إلى جمهورية مولدوفا (وتحديداً وحدة الاستخبارات المالية التابعة لها ووكالاتها المعنية باسترداد الموجودات الجنائية) لمساعدتها على إنجاز تقييم لاحتياجاتها من معدات تكنولوجيا المعلومات لدعم التحقيقات المالية فضلاً عن التعاون فيما بين المؤسسات (مثل الوصول إلى قواعد بيانات الموجودات الافتراضية وبرامجيات التشغيل البيئي التي تسمح بالوصول في الوقت الحقيقي إلى المعلومات لتتبع وتحديد الموجودات المرتبطة بالأفراد المشتبه في ارتكابهم لأنشطة إجرامية).

55- وعلاوة على ذلك، دعم المعهد جمهورية مولدوفا في استعراض مشروع قانون بشأن المصادرة المدنية، وشجع على اعتماده في شكل شامل يتسق مع المبادئ التوجيهية الدولية والممارسات الجيدة.

56- ونظم المعهد حلقة عمل إقليمية لممارسين في مجال استرداد الموجودات من ليبيا ومنطقة الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي، ناقشت فيها مسائل عملية بشأن التعاون الدولي، شملت تدابير عملية للتعامل مع تتبع واسترداد الموجودات المشفرة المكتسبة بشكل غير مشروع، وذلك بدعم من مدخلات من ممثلي منصات رئيسية للتعامل بالعملة المشفرة، مثل منصة Binance ومنصة Coinbase. واتساقاً مع النهج العملي المنحى الذي يتبعه المعهد، انضم قادة من المجتمع المدني إلى مسؤولين تنفيذيين ومسؤولي تقرير سياسات لمناقشة الحاجة المتغيرة إلى التماس مدخلات من منظمات المجتمع المدني في عملية استرداد الموجودات لأغراض منها، على سبيل المثال، المساعدة في تحديد احتياجات المجتمع وغيرها من الاحتياجات التي يمكن استخدام الموجودات المستردة لتلبيتها بأكثر قدر من الفعالية.

57- وعمل المعهد أيضاً بشكل وثيق مع مكتب استرداد أموال الدولة الليبية وإدارة الأصول المستردة وأطراف أخرى معنية بالقضايا المتعلقة بالأصول الليبية في ولايات قضائية أجنبية، واقترح الخطوات اللاحقة في عملية الاسترداد في ولايات قضائية متعددة في جميع أنحاء العالم. ويدعم من المعهد، نشر مكتب استرداد أموال الدولة الليبية وإدارة الأصول المستردة "سياسة الحكم الرشيد والشفافية" لإظهار القدرة المؤسسية والشفافية في ليبيا في إدارة الموجودات المضبوطة والمصادرة في الولايات القضائية الأجنبية.

باء - التزيف والسلع الاحتيالية وسلامة سلسلة الإمداد

58- واصل المعهد الأقاليمي نشر المعارف والدروس المستفادة فيما يتعلق بالتهديدات الحالية والناشئة التي تشكلها الجريمة المنظمة في مجال أمن سلسلة الإمداد، فدم بذلك تطوير تدابير تصد وطنية وإقليمية محسنة لمكافحة الجريمة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، أعد المعهد عدة سيناريوهات لمخاطر ساعدت على تحديد أساليب عمل مرتكبي الجريمة المنظمة للتسلل إلى سلسلة إمداد مختلف السلع الأساسية واستغلال الشركات المشروعة التي تقع تحت سيطرتها المباشرة أو غير المباشرة. كما توضح سيناريوهات المخاطر تلك الظروف التي تسمح للمجرمين بدم منتجاتهم في سلسلة الإمداد وكيف يمكن تحسين تدابير إنفاذ القانون، بما في ذلك باستخدام التكنولوجيا.

59- وبالشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نظم المعهد، حلقة عمل إقليمية في أكراسالغ خبيراء إنفاذ القانون والتكنولوجيا من سيراليون وغانا وكوت ديفوار وليبيريا ونيجيريا، استخدم فيها سيناريوهات المخاطر لبيان كيفية تسلل المجرمين إلى سلاسل الإمداد المشروعة في مجالات رئيسية (الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ ومبيدات الآفات غير المشروعة؛ والغش في الوقود؛ والأدوية المقلدة). ويسرت حلقة العمل تبادل الخبرات والحصول على معلومات مباشرة من موظفي الخط الأول الذين يلمسون الحاجة إلى مكافحة هذه الأنشطة غير المشروعة بمزيد من الفعالية في عملهم اليومي. وناقش المشاركون في الحلقة أيضاً كيف يمكن للتطورات التكنولوجية الحديثة أن تساعد في التصدي لتلك المخاطر ومكافحتها في تلك المجالات من خلال دعم موظفي الجمارك والمفتشين الميدانيين والمحققين في الكشف عن تلك الجرائم والتحقيق فيها.

60- واستمر المعهد، في إطار سعيه إلى زيادة المعرفة بالطرائق المختلفة التي تحدث بها انتهاكات الملكية الفكرية وتحسين فعالية التدابير الوطنية والدولية المتخذة للتصدي لها، في إجراء تحليلات متعمقة لدراسات حالات إفرادية متعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، بالتعاون مع مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية.

61- وأعد المعهد ثلاث دراسات حالات إفرادية في عام 2023. فركز في الدراسة الأولى على تحقيق أجري في إسبانيا بشأن انتهاكات حقوق الأصناف النباتية، وركز في الثانية على قضية حدثت في بلجيكا متعلقة بألعاب مزيفة تباع في معارض مختلفة، وركزت الثالثة على قضية استخدام احتيالي لاسم نطاق دون ترخيص في المملكة المتحدة. وقدمت كل دراسة حالة إفرادية قضية حقيقية وكاملة وصلت بالفعل إلى المرحلة الأخيرة من المحاكمة. وتضمنت تلك الدراسات وصفا لاستراتيجية التحقيق والملاحقة القضائية، مما يسر فهما أفضل لكيفية ارتكاب جرائم الملكية الفكرية، وكيفية ارتباطها بالجريمة المنظمة، وأساليب العمل التي يستخدمها الجناة في الفضاء بين الإلكتروني والمادي على حد سواء.

62- وتهدف دراسات الحالات الإفرادية إلى تعزيز فعالية استراتيجيات التحقيق والملاحقة القضائية لمكافحة جرائم الملكية الفكرية. وبما أن كل دراسة حالة إفرادية تقدم تحليلاً كاملاً، ابتداء من مرحلة التحقيق إلى الملاحقة القضائية وإصدار الحكم، فقد أشار مدعون عامون يعملون في الشبكة الأوروبية للمدعين العامين في مجال الملكية الفكرية إلى دراسات الحالة كمصدر مرجعي ومصدر إلهام عند إجراء تحقيقات مماثلة. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، مجالات التحقيقات في تكنولوجيا المعلومات، والإعلانات الرقمية المصورة المستخدمة

كأداة لتحقيق الربح، وتحديد نطاق وحجم انتهاكات الملكية الفكرية، والتعاون مع القطاع الخاص في تأمين الأدلة الأولية، وتحديد النية الجنائية، واستخدام آليات التعاون القضائي.

رابعاً- تعزيز الاستخدام المسؤول للتكنولوجيات الجديدة والناشئة للتصدي للجريمة والاستغلال

63- واصل المعهد الأقاليمي تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مواجهة المخاطر والفرص التي يوفرها التقدم السريع في العلوم والتكنولوجيا، في مجالات من بينها الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والروبوتات، والواقع المعزز والافتراضي، والميتافيرس، والتكنولوجيات اللامركزية.

64- وتحقيقاً لتلك الغاية، عمل المعهد على تحسين فهم وكالات إنفاذ القانون لما يلي: (أ) المخاطر المتصلة باستخدام التكنولوجيا لأغراض خبيثة؛ و(ب) حالات استخدام تتعلق بتطبيق التكنولوجيا الجديدة لمواجهة التهديدات الأمنية ومختلف أشكال الأنشطة الإجرامية، مثل الإرهاب واستغلال الأطفال؛ و(ج) التحديات القانونية والأخلاقية والاجتماعية المرتبطة باستخدام هذه التكنولوجيات.

65- ويمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التقليدية والتكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، أن تعزز الأمن والسلامة العامين، بيد أن الإمكانيات الكاملة لهذه الأدوات المتطورة لمنع الجريمة والإرهاب وكشفها ومكافحتها بكفاءة لم تُستكشف بالكامل بعد. وواصل المعهد النهوض بمناقشة السياسات المتعلقة بالابتكار في قطاع الأمن، وتيسير فهم الممارسين المحليين العاملين في مجال إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب لتلك التكنولوجيات المتغيرة.

ألف- التكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال إنفاذ القانون

66- شرع المعهد الأقاليمي في إجراء دراسة بحثية لاستكشاف إمكانات التكنولوجيات الجديدة في تعزيز إعادة تأهيل السجناء وإرساء مبادئ أخلاقية يمكن أن يسترشد بها في استخدام إعادة التأهيل الرقمي في السجون، والتخطيط لتطوير موارد رقمية وتنفيذها ومواصلة توفيرها لدعم إعادة التأهيل السجناء؛ والتطبيقات والنظم التي يمكن استخدامها لدعم إعادة التأهيل والحد من معاودة الإجرام وتعزيز الكف عن ارتكابه. وبغية جمع وجهات النظر والأفكار المتممة بشأن مخاطر وفوائد البدء باستخدام تكنولوجيات جديدة في بيئات السجون، نظم المعهد عدة اجتماعات لأفرقة عاملة مع خبراء من أوساط أكاديمية ومنظمات دولية والقطاع الخاص. ومن المقرر وضع الدراسة البحثية بصيغتها النهائية في عام 2024، وسيلي ذلك اختبارها من خلال تنفيذ برامج تدريبية في بلدان مختارة.

باء- الحوكمة وأطر الذكاء الاصطناعي

67- عزز المعهد الأقاليمي، بفضل مركزه للذكاء الاصطناعي والروبوتات في المقام الأول، الفهم العالمي للذكاء الاصطناعي والروبوتات والنظام الإيكولوجي الأوسع وما يرتبط به من تكنولوجيات فيما يتعلق بالجريمة والإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى.

68- ومن خلال توسيع نطاق منصة المركز العالمي للذكاء الاصطناعي من أجل أطفال أكثر أماناً، سرّع المعهد عمله لاستكشاف كيفية استخدام تكنولوجيات مبتكرة وأدوات ونهج تكنولوجية جديدة لحماية الأطفال الضعفاء على الإنترنت ودعم سلطات إنفاذ القانون في إدماج الذكاء الاصطناعي في نهجها للتصدي

للاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت. وتعززت الجهود الرامية إلى زيادة محتويات منصة المركز العالمي وتوسيع قاعدة مستخدميها، مع زيادة عدد الأدوات المتاحة عليها إلى 70 أداة ذكاء اصطناعي مختلفة من 35 من مقدمي تكنولوجيات، وتزايد عدد المستخدمين إلى أكثر من 550 محققاً في مجال إنفاذ القانون من 255 وكالة مختلفة لإنفاذ القانون في 106 بلدان.

69- ويتوسع نطاق منصة المركز العالمي، التي أصبحت مورداً رئيسياً للمحققين العاملين على مكافحة استغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً، تحول الاهتمام أيضاً إلى الاستفادة من المعارف المتاحة على المنصة عن طريق تحويلها إلى برنامج تدريبي يتاح لوكالات إنفاذ القانون المشاركة في منصة المركز العالمي. ووضع المعهد منهجاً تدريبياً شاملاً يركز على تطوير المعارف المتصلة بالذكاء الاصطناعي وإدماج الذكاء الاصطناعي في سير إجراءات التحقيق في حالات الاعتداء على الأطفال، ثم نفذت دورات تدريبية في هذا الشأن في عدة بلدان.

70- وأنجز المعهد استعراضاً للأقران لمجموعة أدواته المتعلقة بالاستخدام المسؤول لابتكارات الذكاء الاصطناعي في مجال إنفاذ القانون، بحضور 20 خبيراً شاركوا في استعراض الموارد. ووضع منهجاً تدريبياً يستند إلى مجموعة الأدوات، ونظم دورات تدريبية أولية لوكالات إنفاذ القانون من منطقة البحر الكاريبي بالشراكة مع الجماعة الكاريبية، ومن المنطقة العربية بالشراكة مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ومن أوروبا بالشراكة مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون. وترسي تلك الموارد، التي وضعت كجزء من مجموعة الأدوات، الأسس للتوجيه والدعم اللذين تطلبهما أجهزة إنفاذ القانون بشأن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي وتزودها بالمعرفة والفهم اللازمين لتمكينها من الاستفادة بمسؤولية من الإمكانيات الإيجابية للذكاء الاصطناعي، مما يعزز فعاليتها وكفاءتها في منع الجريمة ومكافحتها.

71- وبغية زيادة تعزيز الاستخدام المسؤول لابتكارات الذكاء الاصطناعي في مجال إنفاذ القانون، حضر المعهد أيضاً، عبر منصة مركزه للذكاء الاصطناعي والروبوتات، مجموعة واسعة من المؤتمرات والمناسبات وتقاسم خبراته فيها، مثل مؤتمر قمة الذكاء الاصطناعي للسلامة في المملكة المتحدة، ومسابقة الهاكاثون من أجل الصالح العام، وبرنامج الأمم المتحدة للانغماس في عمل المنظمة الذي يديره معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والمؤتمر السنوي لمجتمع إنفاذ القانون الأجنبي في لندن، ومهرجان CogX وقمة الذكاء الاصطناعي العالمية من أجل الصالح العام.

جيم - التعاون الرقمي والشمول الرقمي والفجوة الرقمية

72- أثناء التقرير الشفوي الرسمي الأول الذي قدمه المعهد الأقليمي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقب صدور القرار رقم 2022/338، أعلن المعهد عن إطلاق تقرير بعنوان *النظر إلى الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة من خلال عدسة رقمية*. ولم يتناول التقرير مجالات المعهد المتعلقة بالعدالة والأمن وسيادة القانون، بل ركز بصورة أعم على استكشاف التفاعل المعقد بين الاتجاه نحو الرقمنة والسعي إلى تحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية. وأسهب التقرير في تناول التعقيدات ذات الصلة، وقدم تحليلاً تمس الحاجة إليه مع الاقتراب من منتصف الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وحدد رؤية رفيعة المستوى لكيفية ضمان أن يؤدي التحول الرقمي إلى دفع التقدم نحو تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بدلاً من إعاقته. وشدد التقرير على أنه ينبغي النظر إلى الهدف 16 "من خلال عدسة رقمية". وأوضح أن عدم مراعاة كل من عوامل التمكين الرقمية والحوافز أمام التقدم لن يؤدي إلا إلى عجز المجتمع الدولي عن الوفاء بالتزاماته بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لم يكن ذلك التقرير سوى مساهمة أولية من حيث البحث والتحليل والعمل اللازم بشأن الرقمنة وتحقيق الهدف 16. وسيواصل المعهد استكشاف جوانب الرقمنة في عمله من خلال البحث والتدريب، على أمل أن يمثل تقريره أيضاً حافزاً للأخريين لكي يحذوا حذوه.

دال - الجريمة السيبرانية واستخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إجرامية

73- بغية منع التهديدات السيبرانية المتزايدة ومواجهتها، يلتزم المعهد الأقليمي بتحليل وفهم أحدث الأنشطة الإجرامية على شبكة الإنترنت الخفية والمنصات المشفرة ذات الصلة، فضلاً عن تحليل وفهم علاقتها المحتملة مع الإرهاب والتطرف العنيف. وقد سعى المعهد إلى تقييم احتمال قيام أفراد أو جماعات تحفزها الإيديولوجيات الإرهابية والمتطرفة العنيفة بتنفيذ هجمات سيبرانية وقدرتهم على تنفيذها واستخدام الشبكة الخفية وغيرها من المنصات المشفرة، وتفاعلهم مع المجرمين السيبرانيين على الشبكة الخفية لزيادة قدراتهم السيبرانية. وكجزء من ذلك الجهد، أجرى المعهد في عام 2023 دراسة استقصائية التمس فيها تعليقات من 40 مشاركاً من سلطات إنفاذ القانون والوكالات الأمنية والمنظمات الدولية وشركات الأمن السيبراني الخاصة في جميع أنحاء العالم.

74- ووفقاً لتلك الدراسة الاستقصائية، فإن الهجمات الإلكترونية الأكثر شيوعاً التي ينفذها أفراد أو جماعات بدافع من الأيديولوجيات الإرهابية والمتطرفة العنيفة هي الهجمات الموزعة للحرمان من الخدمة (DDoS) وهجمات برامجيات الغدية وسرقة البيانات. كما ذكرت أقلية من المشاركين في الدراسة الاستقصائية البرامجيات الخبيثة والتصيد الاحتمالي والتلاعب بالبيانات وتشويه المواقع الشبكية كهجمات سيبرانية ينفذها أفراد وجماعات معنية. وكان الغرض من تنفيذ تلك الهجمات هو نشر الدعاية وتجنيد أعضاء للانضمام إلى حملات تلك الجماعات (خاصة حملات الهجمات الموزعة للحرمان من الخدمة) وتعطيل خدمات الإنترنت.

75- وستسهم نتائج تلك الدراسة الاستقصائية في إعداد التقرير المشترك بين المعهد الأقليمي ومكتب مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المعنون "الخفايا الرقمية للإرهاب والتطرف العنيف: استكشاف دور الشبكة الخفية والخدمات الإجرامية في الهجمات السيبرانية"، الذي يخطط المعهد لإصداره في أوائل عام 2024.

76- وفي عام 2023، أطلق المعهد برنامج ماجستير جديد في القانون متخصص بالجرائم السيبرانية والأمن السيبراني والقانون الدولي، يُدرّس عبر الإنترنت، للمساهمة في جهود المعهد في تحليل وفهم التهديدات السيبرانية.

خامساً - منع ومكافحة التطرف العنيف والتشدد

77- واصل المعهد الأقليمي، من خلال عمله مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والسلطات الوطنية، التصدي للتهديدات المتصلة بالتشدد والتطرف العنيف، وفهم آثارها على المجتمعات بشكل عام وعلى الفئات السكانية الضعيفة بشكل خاص. وشمل ذلك معالجة الدوافع المحلية لتطرف الشباب والديناميات الجنسانية للتجنيد والتشدد.

ألف - التمييز الجنساني والتطرف العنيف

78- منذ عام 2015، عكف المعهد، سعياً منه إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والمؤسسات على الصمود، على جمع أدلة على النهج الجنساني الذي تتبناه الجماعات الجهادية في دعايتها وعلى أدوار النساء والفتيات في دعم التطرف العنيف أو منعه. وقد دفعت تلك الأدلة المعهد إلى مواصلة تحليل تلك العناصر بهدف تعميم المنظور الجنساني في جهود منع التطرف العنيف في المنطقة.

79- وإثر ذلك، أعد المعهد في عام 2023 دراسة بحثية بعنوان *أصوات الصمود: تحليل الاحتياجات الجنسانية لمنع التطرف العنيف في منطقة الساحل*، أعلن عنها في نواكشوط، بغرض تقديم نتائج البحث إلى السلطات الوطنية في موريتانيا وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين. واستندت الدراسة البحثية إلى بيانات مجمعة من مالي وموريتانيا والنيجر لتوجيه عملية وضع مبادئ توجيهية لتدخلات منع التطرف العنيف

المستقبلية. وتواصل المعهد من خلال زيارته الميدانية المكثفة مع قطاع عريض من أصحاب المصلحة، شمل أفراد المجتمع المحلي وممثلي السلطات الوطنية والمحلية، وزعماء دينيين، وخبراء أمنيين، وممثلي منظمات دولية، وجهات فاعلة في المجتمع المدني.

80- وقد جمعت الدراسة البحثية آراء المجتمعات المحلية حول قضايا مثل توافر الخدمات، وأدوار الجنسين، وانعدام الأمن والعنف، وتدخلات منع التطرف العنيف، فأتاحت بذلك فرصة فريدة لاستكشاف كيفية ترابط تلك العناصر وكيف مثلت مخاوف تلك المجتمعات المحلية بشأن نقص الخدمات الأساسية والحقوق الأساسية ودوافع للعنف. واستناداً إلى البيانات التي جمعتها الدراسة، أُجري تحليل جنساني خاص بكل بلد لشواغل السكان واحتياجاتهم غير الملباة، بهدف تسهيل وضع استراتيجيات مصممة بعناية تتناول عوامل الصمود الخاصة بسياق كل بلد المستقاة من مشاورات هادفة مع النساء والفتيات والرجال والفتيان من المجتمعات المحلية، إذ إن الاستراتيجيات التي لا تجسد بدقة العلاقات والأولويات والقيود القائمة ولا تراعي تباين آثارها على النساء والرجال والفتيات والفتيان قد تكون غير فعالة أو تؤدي إلى نتائج عكسية.

81- واستناداً إلى نتائج تلك الدراسة، أعد المعهد برنامجاً تدريبياً يراعي السياق والفوارق بين الجنسين لتنفيذه في عام 2024 بغرض وضع سياسات وبرامج فعالة لمنع التطرف العنيف في البلدان المستهدفة. وسيساعد ذلك المجتمع المدني ومؤسسات الدولة على فهم تأثير التطرف العنيف على المجتمعات المحلية وفتاتها الضعيفة بشكل أفضل. وستتضمن مرحلة بناء القدرات أيضاً تدريب الممثلين المعنيين على معالجة المظالم القائمة والظروف والاحتياجات المحلية التي يمكن أن تستغلها الجماعات المتطرفة العنيفة.

باء - دور الرياضة في الوقاية من التطرف العنيف

82- واصل المعهد الأقاليمي، بالشراكة مع مكتب مكافحة الإرهاب وتحالف الأمم المتحدة للحضارات والمركز الدولي للأمن الرياضي في إطار البرنامج العالمي لأمن الأحداث الرياضية الكبرى وتعزيز الرياضة وقيمتها كأداة لمنع التطرف العنيف، أنشطته لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات شاملة تدمج الرياضة وقيمتها كأداة لمنع التطرف العنيف والتشدد. وتحديداً، وفر المعهد للدول الأعضاء خلاصة وافية للممارسات الجيدة وأمثلة ملموسة للسياسات والبرامج والأدوات والصكوك الدولية، لكي تدمج الرياضة بفعالية في خطط العمل الوطنية بشأن منع التطرف العنيف ومكافحته.

83- وقدم المعهد الدعم والمساعدة التقنية والمنح إلى منظمات المجتمع المدني وتواصل مع منظمات يقودها شباب، مما ساهم في تعزيز تدابير متسقة وفعالة لمنع التطرف العنيف من خلال تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والنهوض بمبادرات السلام والعدالة والتنمية البشرية. وكجزء من عملية تقييم شاملة، أعد المعهد تقريراً يستند إلى النتائج والدروس المستفادة من بعثات الرصد، والتقارير الفصلية، والوثائق والموارد الإضافية التي قدمتها الجهات المتلقية للمنح أثناء التنفيذ.

84- وبغية تسليط الضوء على قوة الرياضة في منع التطرف العنيف وبهدف توسيع نطاق النقاشات بشأن كيفية تأثير الرياضة بشكل إيجابي على حياة الناس وتجاوز تأثيرها للحدود والأجيال والمجتمعات المتنوعة، حضر المعهد العديد من الفعاليات، بما فيها مناقشة مائدة مستديرة عبر الإنترنت احتفالاً باليوم الدولي لمنع التطرف العنيف المفوضي إلى الإرهاب، نظمتها مكتب مكافحة الإرهاب.

85- وبالتعاون مع شركاء البرنامج العالمي، أعد دليل مقررسي السياسات لاستخدام الرياضة في منع التطرف العنيف وذلك بغرض توعية الدول الأعضاء بالتهديدات الإرهابية ضد الأهداف الضعيفة في سياق الأحداث الرياضية الكبرى، وتعزيز الرياضة وقيمتها لبناء القدرة على الصمود في وجه التطرف العنيف، خاصة

لدى الشباب. ومن المتوقع أن يرشد الدليل كبار المسؤولين وسلطات صنع القرار لدى اعتماد سياسات قائمة على الرياضة لتحقيق أهداف منع التطرف العنيف. وسيضمن ذلك الإدماج الفعلي للرياضة في الاستراتيجيات وخطط العمل التي تعزز القدرة على الصمود في وجه التطرف العنيف. ويستند الدليل إلى مدخلات من المجتمع الدولي، والممارسات المتاحة القائمة على الأدلة، ومجموعة من التقارير والبحوث المتعلقة بمنع التطرف العنيف والرياضة من أجل منع التطرف العنيف، وهو بذلك سيمثل مورداً بشأن كيفية الاستفادة من الرياضة وقيمتها في التأثير على المهارات السلوكية والتماسك الاجتماعي، بهدف منع التطرف العنيف.

جيم - إعادة تأهيل وإدماج المجرمين المتطرفين والعنفين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب

86- واصل المعهد الأقليمي تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء حتى تُحوّل إلى سياسات وطنية الممارسات الجيدة ذات الطابع العام التي أصدرها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بصيغتها الواردة في مذكرة روما الخاصة بالممارسات الجيدة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرفين والعنفين، والتي تتناول الاحتياجات اللازمة لإعادة تأهيل المتطرفين والعنفين المسجونين.

87- وفي هذا السياق، عمل المعهد بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وإدارة السجون الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز نظام تصنيف للسجناء في البلد عن طريق وضع أداة تصنيف مصممة خصيصاً وبناء قدرات موظفي السجون.

سادساً - تعزيز سيادة القانون وضمان الوصول إلى العدالة

88- واصل المعهد، بالتعاون مع مؤسسات وسلطات العدالة ذات الصلة، مثل القضاء والشرطة وقوات الأمن ودوائر الإصلاحات، تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة والمساواة بين الجنسين في جميع برامجهم، باعتبار ذلك سبيلاً للتمكين من إقامة مجتمعات عادلة ونزيهة وحماية حقوق الإنسان.

ألف - الفئات السكانية الضعيفة في المناطق الهشة ومناطق النزاع ومناطق انعدام الأمن المناخي

89- وسع المعهد الأقليمي نطاق عمله لمعالجة الأثر المتفاقم لتغير المناخ على عدم الاستقرار والنزاعات والأمن. وشمل ذلك تناول دور انعدام الأمن المناخي كعامل مفاقم للمخاطر ولأوجه الضعف القائمة ويمكنه أن يفضي إلى مخاطر متميزة ومتزايدة تتعلق بالجريمة عبر الحدود الوطنية وحقوق الإنسان.

90- واستضاف المعهد ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحلقة عمل خبراء عبر الإنترنت لمدة يومين ركزت على سياسات الأمن المناخي مقترنة بنهج جنساني شامل، لا سيما في سياق التطرف العنيف في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل. وشارك أكثر من 30 شخصاً، يعمل معظمهم في منظمات المجتمع المدني في المنطقة، بمن فيهم ممثلون عن السلطات الوطنية وخبراء في الشؤون الجنسانية والمناخ وممثلون عن منظمات متنوعة.

91- وشارك المعهد أيضاً في تنظيم جلسة جانبية بشأن تغير المناخ والسلام والأمن في غرب ووسط أفريقيا أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي المعني بالمناخ، الذي عقد في نيروبي بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والمجلس النرويجي للاجئين. وشدد المشاركون في الجلسة على الحاجة الماسة إلى العمل الجماعي في معالجة القضايا المترابطة المتعلقة بتغير المناخ والسلام والأمن في المنطقة.

92- وبناء على تلك المناقشات، وضع المعهد دليلاً تدريبياً لدورة شاملة مدتها ثلاثة أيام تناولت "العلاقة الثلاثية" بين نوع الجنس وتغير المناخ والتطرف العنيف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويهدف الدليل إلى تزويد الممارسين المحليين ومقرري السياسات وقادة المجتمعات المحلية بمعرفة معمقة لتحليل التفاعل بين تلك العوامل وابتكار حلول متكاملة ومحددة السياق. والغرض من تلك الحلول هو التمكين في آن معاً من التكيف مع المناخ ومنع التطرف العنيف وتعزيز تمكين المرأة.

93- ويهدف ذلك الدليل، الذي من المقرر أن يعتمد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وشركاء رئيسيون آخرون في عام 2024، إلى الاستفادة من زخم الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والإعلان اللاحق بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام.

باء - القانون الجنائي وتعليم العدالة

94- في عام 2023، نفذ المعهد الأقاليمي، بالتعاون مع جامعة السلام، برنامج منح درجة ماجستير في القانون، اختصاص الجريمة عبر الوطنية والعدالة، بنسخته السابعة عشرة. ويتألف البرنامج من مرحلة للتعلم عن بُعد ومرحلة إقامة في مجمع الأمم المتحدة في تورينو، إيطاليا. وتألفت هذه الدفعة من 33 طالباً يسعون إلى التخصص في القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان والجريمة عبر الوطنية. وفي إطار الماجستير في القانون، اختصاص الجريمة عبر الوطنية والعدالة، نظمت حلقة دراسية بشأن الدفاع في القانون الجنائي الدولي، بالتعاون مع مكتب المستشار القانوني العام للدفاع في المحكمة الجنائية الدولية. ونفذ المعهد حلقة دراسية لطلاب الماجستير في القانون شارك فيها 21 مشاركاً خارجياً إضافياً.

95- وأطلق المعهد النسخة الأولى من ماجستير القانون في الجريمة السيبرانية والأمن السيبراني والقانون الدولي، وتعاون في تنظيم إطلاقها مع جامعة السلام ومركز علوم الأمن والجريمة التابع لجامعة ترينتو وجامعة فيرونا، في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وينفذ برنامج ماجستير القانون في الجريمة السيبرانية والأمن السيبراني والقانون الدولي بالكامل عبر الإنترنت، وسيتم استكمالها ببطقة عمل اختيارية لمدة أسبوعين في مجمع الأمم المتحدة في تورينو، في تموز/يوليه 2024. ويهدف هذا الماجستير الجديد إلى تدريب خبراء متعددي التخصصات وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتحليل الجرائم السيبرانية ومنعها ومكافحتها. وتتكون هذه الدفعة الأولى من 46 طالباً يسعون إلى اكتساب معرفة متخصصة ليصبحوا خبراء في الأبعاد الدولية للجرائم السيبرانية والأمن السيبراني.

96- وبالإضافة إلى ذلك، عقد المعهد عدة دورات لطلاب دراسات عليا ومهنيين باستخدام منهجيات تدريب ديناميكية. منها أربع دورات تدريبية متخصصة عبر الإنترنت وحضورياً نظمت بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ومعاهد بحثية وتدريبية وجامعات دولية، وذلك لنشر المعارف في مجالات التجارة غير المشروعة والهجرة وحقوق الإنسان والتراث الثقافي والجريمة والأمن والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة والجرائم البيئية. ونظراً للطلب المرتفع على تلك الدورات، سيُدرج العديد منها بمحتوى محدث في برنامج عمل المعهد الأقاليمي لعام 2024.

97- وساهم المعهد كذلك في تدريب شباب في إيطاليا على منع الجريمة والعدالة والأمن. وشارك المعهد في سلسلة من دورات تدريبية نظمها نادي اليونسكو في تورينو واستفاد منها أكثر من 500 طالب. وقدم المعهد معلومات استهلاكية لـ 250 شاباً في جميع أنحاء إيطاليا عن عمليات الأمم المتحدة للسلام فيما يتعلق بمجالات ولايته، تلتها حلقات عمل ركزت على دراسات حالة فردية عن حقوق المرأة في مناطق النزاع شارك فيها 200 من الشبان من نابولي وروما بالتعاون مع منظمة إيطالية غير حكومية تدعى "Prime Minister".

سابعاً - دعم الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2023-2026

98- تمؤل حافظة أنشطة المعهد الأقاليمي حصراً من التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء وجهات مانحة أخرى. ومعظم التبرعات قصيرة الأجل ومخصصة الغرض ومخصصة لمشاريع محددة باستثناء التبرعات السنوية المقدمة من حكومة إيطاليا، وهي البلد المضيف للمعهد. وسيتطلب التنفيذ الناجح للإطار البرنامجي الاستراتيجي الطموح للفترة 2023-2026 استمرار الدعم المحوري والتبرعات من جانب الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى، التي يعرب المعهد الأقاليمي عن امتنانه لها.